

أهداف الدرس

- أن أتعرف مفهوم الإدراج وحكمه .
- أن أميز بين الإدراج في السند والإدراج في المتن .
- أن أتعرف مفهوم القلب في الحديث وأسبابه .
- أن أضبط ما أحفظ من الأحاديث وأنقلها بألفاظها دون قلب أو تبديل .

تمهيد

قد علمت أن من أسباب الطعن في الراوي مخالفته للثقات ، وينتج عن مخالفته للثقات خمسة أنواع من علوم الحديث ، وهي: «المدرج ، والمقلوب ، والمزيد في متصل الأسانيد ، والمضطرب ، والمصحف» . فما المدرج؟ وما أنواع الإدراج؟. وبما ذا تسمى المخالفة التي تكون بتقديم أو تأخير؟ وما أنواعها؟

المتن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ: إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ؛ فَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ، أَوْ بَدْمَجٍ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ فَمُدْرَجُ الْمَتْنِ، أَوْ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ فَالْمَقْلُوبُ» .

الفهم

الشرح:

السِّيَاقُ: أصله سواق ، فقلبت الواو ياء لكسرة السين .
وسياق الكلام تتابعه .
بَدْمَجُ: دخول الشيء في الشيء ، وأصله «دمج» يدل على الانطواء والستر .
أَوْ بِتَقْدِيمٍ أَوْ تَأْخِيرٍ: أو إن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير ، في الإسناد أو المتن .

استخلاص المضامين:

1. أستخلص من المتن تعريف المدرج وأنواعه .
2. أستخرج من المتن تعريف المقلوب .

التحليل

أولاً: تعريف المدرج وأنواعه وأسبابه وطرق معرفته

1. تعريف المدرج:

أ- لغة: اسم مفعول من «أدرج»، وهو يدل على ستر وتغطية: من ذلك: أدرجت الكتاب، وأدرجت الحبل [ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/275 بتصرف].

ب- اصطلاحاً: هو ما كان في سنده أو متنه زيادة ليست منه. والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي بيئة؛ ففي المعنى الاصطلاحي يدرج في الحديث ما ليس منه، فيلتبس ذلك على من لا يعلم، فيحسب الجميع موصولاً فيرويه متصلاً متوهماً أنه من الحديث، وهو ليس منه.

2. أنواع المدرج:

المدرج ينقسم إلى قسمين: مدرج الإسناد، ومدرج المتن وبيان ذلك في الآتي:

أ. مدرج الإسناد، وهو تغيير سياق الإسناد، وإليه الإشارة بقوله «ثُمَّ الْمُخَالَفَةُ إِنْ كَانَتْ بِتَغْيِيرِ السِّيَاقِ؛ فَمُدْرَجُ الْإِسْنَادِ» وهو أقسام:

الأول: ما يرويه جماعة بأسانيد مختلفة فيرويه عنهم راو مطعون بالمخالفة، فيجمع الراوي جميع تلك الجماعة على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين اختلاف الأسانيد. وذلك بأن يسمع الراوي حديثاً عن جماعة مختلفين في إسناده، فيرويه عنهم باتفاق، ولا يبين الاختلاف. مثاله: حديث رواه الترمذي: عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل قال: قلت يا رسول الله: «أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك»...» [سنن الترمذي، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الفرقان]. هكذا رواه محمد بن كثير العبدي، عن سفيان، فرواية واصل هذه مدرجة على رواية منصور والأعمش؛ لأن واصل لم يذكر فيه عمراً، بل رواه عن أبي وائل، عن عبد الله، وإنما ذكره فيه منصور والأعمش، فوافق روايته بروايتهما، وقد بين الإسنادين معا يحيى بن القطان في رواية عن سفيان وفصل أحدهما عن الآخر؛ كما رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب المحاربين عن عمرو بن علي، عن يحيى، عن سفيان، عن منصور والأعمش، كلاهما عن أبي

وائل، عن عمرو، عن سفيان، عن واصل، عن أبي وائل، عن عبد الله - من غير ذكر عمرو بن شرحبيل - . [شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، للقاري، ص 464].

الثاني: أن يكون متن الحديث عند الراوي له بإسناد إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد ثان، فيدرجه من رواه عنه على الإسناد الأول ويحذف الإسناد الثاني، ويروي جميعه بالإسناد الأول. ومثاله: حديث ابن عيينة، وزائدة بن قدامة، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر في صفة صلاة رسول الله ﷺ، وفي آخره: «... أنه جاء في الشتاء، فرأهم يرفعون أيديهم من تحت الثياب» والصواب: رواية من روى عن عاصم بن كليب بهذا الإسناد صفة الصلاة خاصة، وفصل ذكر رفع الأيدي عنه، فرواه عن عاصم، عن عبد الجبار بن وائل، عن بعض أهله، عن وائل بن حجر [مقدمة ابن الصلاح، ص 97].

الثالث: أن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين إما عن صاحبيين، أو عن واحد فقط، فيرويها معاً كاملين، أو مختصرين، أو أحدهما مختصراً دون الأول، أو يروي راو أحد الحديثين - المختلفين - ليظهر الفرق بين هذا الوجه والوجه الثاني بإسناده الخاص به، لكن يزيد في أحد الحديثين، من المتن الآخر، ما ليس في الحديث الأول. ومثاله: حديث رواه سعيد بن أبي مريم، عن مالك، عن الزهري، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «لا تباغضوا، ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، (ولا تنافسوا) ...» فقلوه: «ولا تنافسوا» مدرجة في الحديث أدرجها ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم عن النبي ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا [ولا تحسسوا] ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا» [موطأ الإمام مالك، كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في المهاجرة]. وكلا الحديثين متفق عليه من طريق مالك، وليس في الأول: «ولا تنافسوا»، وإنما هو في الحديث الثاني. [شرح شرح نخبة الفكر، للقاري، ص 467].

الرابع: أن يسوق الإسناد فيعرض له عارض، فيقول كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد؛ فيرويّه عنه كذلك. ومثاله: ما ذكره الحاكم أن ثابت بن موسى دخل على شريك بن عبد الله القاضي والمستملي بين يديه وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: «مَنْ كَثَرَ صَلَوَاتِهِ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ» وإنما أراد بذلك ثابت بن موسى لزهده وورعه؛ فظن ثابت بن موسى أنه روى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد فكان ثابت بن موسى

يحدث به عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسى فرووه عن شريك [المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبدالله الحاكم، ص 63].

ب. مدرج المتن، وهو: أن يقع في المتن كلام ليس منه، أي ليس ذلك الكلام من جملة ذلك المتن، وهو المشار إليه بقوله «أو بدمج موقوف بمرفوع فمدرج المتن» وهو إما:

- أن يكون الإدراج في أوله، مثاله: «ما رواه الخطيب من رواية أبي قطن، وشبابة، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار» [الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، باب ذكر الأحاديث التي وصلت ألفاظ رواها بمتونها وأدرجت فيها] فقوله: أسبغوا الوضوء، من قول أبي هريرة، ووصل بالحديث في أوله، وقد رواه البخاري في صحيحه عن آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم - رحمته الله - قال: «ويل للأعقاب من النار» [صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب]. قال الخطيب البغدادي: وهم أبو قطن عمرو بن الهيثم، وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه. وذلك أن قوله: «أسبغوا الوضوء» كلام أبي هريرة. وقوله: «ويل للأعقاب من النار» كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - [الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، 1/159].

- أو أن يكون الإدراج في أثناؤه، مثاله: ما رواه الدارقطني في «سننه» من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من مس ذكره أو أنثيه أو رفغيه فليتوضأ». قال الدارقطني: كذا رواه عبد الحميد، عن هشام، ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ وإدراجه ذلك في حديث بسرة. قال: والمحفوظ أن ذلك من قول عروة.

- أو أن يكون الإدراج في آخره، وهو الأكثر وقوعاً أو استعمالاً، مثاله: ما روى أبو خيثمة زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه التشهد في الصلاة فقال: «قل: التحيات لله» فذكر حين قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله: فإذا قلت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد [سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف الجلوس في التشهد؟]. كذا رواه أبو خيثمة زهير، فأدرج في الحديث قوله: «فإذا قلت... إلخ. وإنما هو من كلام ابن مسعود لا من كلام

النبي صلى الله عليه وسلم [شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، ص 469].

وقد يقع الإدراج بدمج موقوف من كلام الصحابة أو من بعدهم بمرفوع من كلام النبي ﷺ من غير فصل أو بيان .

3. أسباب الإدراج:

للإدراج أسباب متعددة ، منها:



4. طرق معرفة المدرج:

يعرف المدرج بأربعة أشياء:



- ورود رواية مفصلة، مبينة للقدر المدرج في الحديث ، ومن أمثلته ما سبق في مدرج المتن في مثال ما كان الإدراج في أوله .

- التنصيص على الإدراج من الراوي نفسه كحديث ابن مسعود: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من جعل لله ندا جعله الله في النار» وقال: وأخرى أقولها لم أسمعها منه «من مات لا يجعل لله ندا، أدخله الله الجنة . . .» [مسند الإمام أحمد بن حنبل، مسند عبدالله بن مسعود].

- التنصيص من بعض الأئمة المطلعين على ذلك؛ كحديث أبي خيثمة زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: «قُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ - قَالَ زُهَيْرٌ: حَفِظْتُ عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»، قَالَ: فَإِذَا قُضِيَ هَذَا، أَوْ قَالَ: فَإِذَا فَعَلْتَ هَذَا، فَقَدْ قُضِيَ صَلَاتُكَ، إِنْ شِئْتَ أَنْ تَقُومَ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَاقْعُدْ» [المسند، أحمد بن حنبل، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبدالله بن مسعود] هكذا رواه أبو خيثمة عن الحسن بن الحر، فأدرج

في الحديث قوله: فإذا قلت هذا إلى آخره، وإنما هذا من كلام ابن مسعود، لا من كلام رسول الله ﷺ. [مقدمة ابن الصلاح، ص: 96].

- أو باستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك، ومثاله ما في سنن الترمذي في جزء من حديث طويل «... لَوَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ شَجَرَةً تُعْضَدُ» [سنن الترمذي، أبواب الزهد عن رسول الله ﷺ، باب في قول النبي ﷺ: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا»]. قال السيوطي: «وقوله: «لوددت...» مدرج من قول أبي ذر» [الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، 80/1]. ولا يجوز تعمد شيء من الإدراج المذكور، وهو من قبيل المردود.

ثانيا: الحديث المقلوب

1. تعريفه:

أ- لغة: تحويل الشيء عن وجهه، يقال: قلبته قلبا من باب ضرب حولته عن وجهه، وكلام مقلوب: مصروف عن وجهه [المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، 512/2 بتصرف].

ب- اصطلاحا: إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير.

2. أنواع الحديث المقلوب:

أ- مقلوب السند، وهو ما وقع القلب في سنده، وله صور متعددة، منها:

- أن يقدم الراوي أو يؤخر في الأسماء؛ كحديث مروي عن «كعب بن مرة» فيرويه الراوي عن «مرة بن كعب».

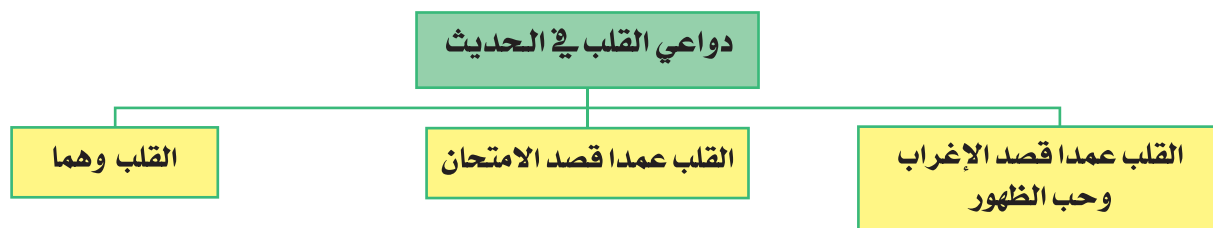
- أن يبدل الراوي شخصا بآخر بقصد الإغراب: كأن يكون الحديث قد اشتهر بين الناس من رواية سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما، فيأتي راو آخر يغرب على الناس، حتى يرووه عنه، فيأتي به من رواية نافع عن ابن عمر لا من رواية سالم عن ابن عمر، وهذا محرم ولا يجوز.

ب- مقلوب المتن، وهو ما وقع الإبدال في متنه، وحقيقته: أن يعطى أحد الشيين ما اشتهر للآخر، أو: هو الذي يكون على وجهه فيقلب بعض لفظه على الراوي، فيتغير معناه، مثل: أن يقدم الراوي ويؤخر في بعض متن الحديث، كحديث: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ

مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب الصدقة باليمين]؛ فإنه جاء مقلوبا بلفظ: «حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» [صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب فضل انتظار الصلاة والجلوس في المسجد] وأمثلة القلب في المتن قليلة - بالنسبة إلى قلب الإسناد- [فتح المغيث، السخاوي، 1/345].

ج- مقلوب السند والمتن معا، وهو أن يؤخذ إسناد متن فيجعل لمتن آخر والعكس، ومثال ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» في قصة امتحان الإمام البخاري لما قدم إلى بغداد، فقد قلب له أهل بغداد مائة حديث فجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، وإسناد هذا المتن لمتن آخر، وألقوها عليه امتحانا له، فأعاد سردها كما سمعها، وعلى ترتيب سماعها، ثم رواها على الوجه الصحيح، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه [تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 2/340].

3. دواعي القلب في الحديث:



4. حكم الحديث المقلوب:

- حكم القلب في الحديث يختلف باختلاف قصد صاحبه:
- إذا وقع الإبدال عمدا لا لمصلحة، بل للإغراب مثلا فهو من أقسام الموضوع.
 - وإذا وقع غلطا فهو من المقلوب أو المعلل؛ لإخلاله بضبط الراوي.
 - وإذا كان بقصد الامتحان فهو جائز للتثبت من حفظ المحدث وأهليته، وشرط الجواز أن لا يستمر عليه وينتهي بانتهاء الحاجة إليه، ويبين قبل افتراق المجلس.

أهتدي وأقتدي

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «تذكروا هذا الحديث، وتزاوروا، فإنكم إن لا تفعلوا، يدرس» [سنن الدارمي، باب مذاكرة العلم].

التقويم

1. أبين أنواع الإدراج.
2. أذكر طرق معرفة الإدراج.
3. ما هي أسباب قلب الحديث؟ وما حكمه؟

الاستثمار

قال الحافظ العراقي في ألفيته:

وَقَسَّمُوا الْمَقْلُوبَ قِسْمَيْنِ إِلَى *** مَا كَانَ مَشْهُورًا بِرَأْوِ أُبْدَلَا
بِوَاحِدٍ نَظِيرِهِ، كَيْ يَرْغَبَا *** فِيهِ لِلْإِغْرَابِ إِذَا مَا اسْتَعْرَبَا
وَمِنْهُ قَلْبٌ سَنَدٍ لِمَنْ *** نَحْوُ امْتِحَانِهِمْ إِمَامَ الْفَنِّ
فِي مِائَةٍ لَمَّا أَتَى بَعْدَادَا *** فَرَدَّهَا، وَجَوَّدَ الْإِسْنَادَا
وَقَلْبُ مَا لَمْ يَقْصِدِ الرُّوَاةُ *** نَحْوُ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ»

[التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، المعروفة بألفية العراقي، 1/115]

- أستخرج من النظم خلاصة تركيبية تتضمن أنواع القلب في الحديث.

الإعداد القبلي

1. أبحث عن معنى المزيد في متصل الأسانيد مع التمثيل له.
2. أبحث عن معنى الاضطراب في الإسناد.